

Distr.
GENERAL

TD/392
5 April 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

التجارة ونوع الجنس:

الفرص والتحديات والبُعد المتصل بالسياسات

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز

إن المساواة بين الجنسين هدف عالمي مكرّس في عدد كبير من الصكوك الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩). وقد اعتمد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ إعلاناً ومنهاج عمل يبيح الذي أشار فيه إلى الأهداف والإجراءات الاستراتيجية في عدد من المجالات، وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة في الاقتصاد. كما أن إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول في مؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠ أكد من جديد أولوية تخفيف الفقر والمساواة بين الجنسين كهدفين إنمائيين. ولئن كانت المساواة بين الجنسين مبدأً رئيسياً ينبغي أن تلتزم به جميع المجتمعات، فمن المهم تحليل العلاقة بين المساواة بين الجنسين والتنمية بغية ضمان إدماج الشواغل المتصلة بالمساواة بين الجنسين بالكامل في عملية التنمية وحتى يكون السعي إلى بلوغ هدف المساواة بين الجنسين داعماً للنمو والتنمية بالتالي. ويمكن أن تكون للتجارة، باعتبارها أهم مظهر للعولمة وأهم مصدر للنمو والتنمية انعكاسات هامة، إيجابية وسلبية على حد سواء، على المساواة بين الجنسين. وينبغي تحديد السياسات والتدابير اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومعالجة أي قصور محتمل، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. واستناداً إلى تحليل أثر التجارة على الجنسين، يمكن اقتراح عدد من السياسات والتدابير في مجالات الاستراتيجية الإنمائية الموجهة نحو التصدير، وظروف العمل، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية المتعددة الأطراف، وبناء القدرات، والدعم المالي لصاحبات المشاريع.

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٥	الفجوة بين الجنسين: الحالة الراهنة
٧	المساواة بين الجنسين والنمو
٨	التجارة ونوع الجنس
١٠	الجوانب الجنسانية للاتفاقات والالتزامات التجارية المتعددة الأطراف
١٣	الاستنتاج: البُعد المتصل بالسياسات

مقدمة

١- إن المساواة بين الجنسين هدف عالمي مكرّس في عدد كبير من الصكوك الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩). وقد اعتمد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ إعلاناً ومنهاج عمل بيجين الذي أشار فيه إلى الأهداف والإجراءات الاستراتيجية في عدد من المجالات، وبخاصة فيما يتعلق بدور المرأة في الاقتصاد. وحدد الإعلان الحاجة إلى إجراء مزيد من التحليل لأثر العولمة على مركز المرأة الاقتصادي. وأوصي، من بين عدد كبير من الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي، بما في ذلك حصولها على فرص العمل والتمتع بظروف عمل ملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية، بأن تسعى الحكومات إلى ضمان عدم تأثير السياسات الوطنية المتصلة بالاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية تأثيراً معاكساً على الأنشطة الاقتصادية الجديدة والتقليدية للمرأة. كما أن إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول في مؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠ أكد من جديد أولوية تخفيف الفقر والمساواة بين الجنسين كهدفين إنمائيين.

٢- ولئن كانت المساواة بين الجنسين مبدأً رئيسياً ينبغي أن تلتزم به جميع المجتمعات، فمن المهم أيضاً تحليل العلاقة بين المساواة بين الجنسين والتنمية بغية ضمان إدماج الشواغل المتصلة بالمساواة بين الجنسين بالكامل في عملية التنمية، وحتى يكون السعي إلى بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين داعماً للنمو والتنمية بالتالي. ويمكن أن تكون للتجارة باعتبارها أهم مظاهر العولمة ومصادر النمو والتنمية انعكاسات هامة، إيجابية وسلبية على حد سواء، على المساواة بين الجنسين. وينبغي تحديد السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومعالجة أي قصور محتمل، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية.

٣- وبعد مرور ما يقرب من ٦٠ عاماً على إنشاء لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة في عام ١٩٤٦، أُحرز تقدم كبير في بعض المجالات، وبخاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القوى العاملة، وتضييق فجوة الأجور بين الرجل والمرأة في بعض البلدان، وتحسين المستوى التعليمي للمرأة. بيد أنه في غالبية البلدان لا تزال المرأة أقل حظاً فيما يتعلق بدورها ومركزها في الاقتصاد (منظمة العمل الدولية ٢٠٠٤). وفي ضوء الاعتراف بأن المساواة بين الجنسين هي هدف مشروع للبشرية جمعاء، يثور التساؤل عن سبب استمرار عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة في أماكن العمل.

٤- وترجع هذه الحالة إلى عدد كبير من الأسباب. ففي كثير من المجتمعات، لا تزال المعايير الثقافية أو الدينية أو الأسرية تحصر دور المرأة في مجالات معينة وتقف حائلاً أمام مشاركتها في الحياة الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل^(١). وبالإضافة إلى ذلك، تنهض المرأة بالوظائف المتصلة بالإنجاب داخل الأسرة، بما في ذلك رعاية الأطفال والمسنين؛ ويؤدي تقسيم العمل المترتب على ذلك داخل الأسرة، إلى صعوبة تفرغ المرأة للعمل في سوق العمل. وحتى في حالة نجاح المرأة في المشاركة في سوق العمل، فإن التمييز ضدها قد يستمر رغم تعارضه مع

الكفاءة الاقتصادية، بسبب النظام السائد للعلاقة بين الجنسين الذي يمنح الرجل سلطة أكبر في المجتمع. وللحفاظ على هذه السلطة، يتزع الرجل إلى استبعاد المرأة من نظم اتخاذ القرارات^(٢). وهناك تفسير آخر يتصل باحتمال نقص المعلومات لدى أصحاب العمل فيما يتعلق بالعاملات لديهم؛ فكثيراً ما يستخف أصحاب العمل بالقدرة الإنتاجية للمرأة مما يؤدي إلى إعطائها أجراً أقل وحصراً في الوظائف الأدنى درجة. ولذلك لا يزال العزل المهني شديداً رغم التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال التعليم. وما لم تتم مواجهة المعايير والمفاهيم المتصلة بدور الجنسين، فسيستمر التمييز ضد المرأة في أماكن العمل.

٥ - وتكمن الأسباب الأساسية لعدم المساواة بين الجنسين، بالتالي، في المعايير الاجتماعية المتصلة بالوظائف الإنجابية التقليدية للمرأة والتي تتجلى في سيطرة الرجل وسطوته داخل المنزل وفي مكان العمل. وتساهم هذه العوامل في إضعاف قدرة المرأة على كسب الدخل، نظراً لصعوبة حصولها على الموارد (مثل الأراضي والائتمانات) والخدمات الأساسية الأخرى (مثل التعليم والرعاية الصحية). وإعطاء المرأة دور أقل أهمية في المجتمع يُضعف قدرتها على المساواة في مكان العمل، وبخاصة في حالة افتقارها إلى الخبرة التنظيمية لجماعات التفاوض أو الضغط. وتأثير ذلك من زاوية دور المرأة ومركزها في الاقتصاد ينعكس في عدم كفاية المشاركة في سوق العمل الرسمي، وسوء ظروف العمل ونوعية العمل، والعزل المهني (القولبة المهنية)، وعم التمكين، وعدم المساواة في الأجور فيما يتعلق بوظائف معينة يؤديها الرجل أيضاً. ويرد تلخيص لهذه الحالة في الشكل ١.

٦ - وهناك بالتالي عدة أبعاد لعدم المساواة بين الجنسين في مجال الاقتصاد، تشمل عدم تكافؤ الفرص (القدرة على كسب الدخل) بالإضافة إلى النتائج. ويمكن أن تتجلى هذه الأبعاد في النواحي التالية:

- فرص العمل: فرص المشاركة في سوق العمل في جميع القطاعات (التوزيع الأفقي للأنشطة) وجميع الوظائف (التوزيع الرأسي للأنشطة في مهنة من المهن)
- عائد العمل (المساواة في الأجر)
- ظروف العمل ونوعية الاستخدام^(٣)
- فرص الحصول على الخدمات الأساسية (مثل الصحة والتعليم)
- فرص الحصول على الموارد (مثل الأراضي والائتمانات والخدمات التجارية)
- التمكين (المشاركة في اتخاذ القرارات)
- توزيع الدخل داخل الأسرة وخارجها (مستويات الفقر)

٧- وتتأثر المرأة بالعوامل المذكورة آنفاً سواء أكانت عاملة بأجر أم صاحبة مشروع أم كانت تعمل لحسابها الخاص (تمارس عملها داخل المنزل). وينبغي دراسة دور النمو والتنمية في المساواة بين الجنسين في ضوء هذه العوامل. ونظراً لتعدد أبعاد المساواة بين الجنسين، فإن هذه المساواة لا يمكن أن تتحقق بالكامل إذا ما اقتصر التقدم على مجال واحد أو مجالات محدودة.

الشكل ١ - عدم المساواة بين الجنسين في مجال الاقتصاد



الفجوة بين الجنسين: الحالة الراهنة

٨- زادت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في جميع المناطق فيما عدا منطقتين (انظر الجدول ١). وفي عام ٢٠٠٢، بلغت نسبة النساء ٤٠ في المائة من مجموع السكان الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً في العالم، بينما ظلت هذه النسبة دون تغيير منذ عام ١٩٦٠ في شمال أفريقيا وغرب آسيا حيث ناهزت ربع القوى العاملة الإجمالية.

الجدول ١ - نسبة النساء من السكان النشطين اقتصادياً

٢٠٠٢	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	المنطقة
٤٠,٧	٤٠,٤	٣٩,٠	٣٧,٨	٣٦,٥	العالم
٤٠,١	٤٠,٠	٣٩,١	٣٨,٤	٣٧,٥	البلدان النامية
٤٠,٥	٣٩,٧	٤٠,٢	٤٠,١	٣٩,٨	أفريقيا
٢٥,٧	٢٥,٢	٢٧,٤	٢٦,٠	٢٤,٠	شمال أفريقيا
٤٣,٦	٤٢,٨	٤٣,٠	٤٣,٣	٤٣,٤	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٣٨,٩	٣٣,٥	٢٨,٠	٢٣,٥	٢٠,٩	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٣٥,٠	٣١,٨	٢٨,٧	٢٣,١	٢٠,٤	أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي
٤٠,٦	٣٤,٣	٢٧,٦	٢٣,٨	٢١,١	أمريكا الجنوبية
٣٩,٥	٣٩,٩	٣٨,٩	٣٨,٠	٣٧,١	آسيا
٢٦,١	٢٣,٩	٢٦,١	٢٧,٢	٢٨,٨	غرب آسيا
٤٧,٠	٤٦,١	٤٧,٨	٤٦,٩	٤٢,٥	آسيا الوسطى
٤٠,٠	٤٠,٥	٣٩,٣	٣٨,٣	٣٧,٤	جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها
٤٢,٩	٣٩,٥	٣٩,٣	٣٨,٥	٣٨,٤	أوقيانوسيا
٤٧,٨	٤٧,٣	٤٧,٨	٤٧,٨	٤٦,٤	أوروبا الشرقية ووسط أوروبا
٤٤,١	٤٢,٤	٣٨,٧	٣٥,٢	٣٢,٣	البلدان المتقدمة
٤٦,٠	٤٥,٠	٤٠,٩	٣٥,٩	٣١,٢	أمريكا
٤٣,٥	٤١,٠	٣٧,٢	٣٣,٥	٣١,٢	أوروبا
٤١,٤	٤٠,٨	٣٨,١	٣٨,٠	٣٧,٤	مناطق أخرى

المصدر: منظمة العمل الدولية

٩ - وتشير دراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية مؤخراً عن الاتجاهات العالمية في مجال استخدام المرأة (منظمة العمل الدولية، عام ٢٠٠٤) إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة (المحددة بنسبة العاملين والعاطلين إلى مجموع السكان الذين هم في سن العمل) مرتفعة أيضاً بالنسبة للنساء، إلا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا. بيد أن نسب مشاركة الإناث في القوى العاملة لا تزال أقل كثيراً من نسب مشاركة الذكور.

١٠- وهناك جانب آخر لتوزيع العمل بين الجنسين وهو العزل المهني، على نحو ما يتجلى في تركيز الرجال والنساء في وظائف مهنية نمطية معينة. ويتضمن كتاب موثوق عن نوع الجنس والوظائف (Anker 1998) تحليلاً عن العزل المهني بين الجنسين على مستوى العالم. وتعاني المرأة من قلة الخيارات المتاحة لها في سوق العمل في شتى أنحاء العالم، لأنها تمارس عادة مجموعة محدودة من المهن. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المهن الرئيسية التي تمارسها المرأة أعمالاً متواضعة نسبياً من زاوية الأجر والمركز وسلطة اتخاذ القرارات وفرص التقدم الوظيفي. وتعمل المرأة في كثير من الأحيان كمرضة، وسكرتيرة/طابعة، وخادمة/مديرة منزل، وكاتبة حسابات/صرّافة، ومشرفة/عاملة نظافة للمباني، ومقدمة للرعاية، وخباطة. وفي أنحاء كثيرة من العالم، يتوافر لدى الرجل القدرة والاستعداد للعمل في مهن أخرى تشكل المرأة النسبة الغالبة فيها عادة، مثل مهنة المعلم، وكاتب الحسابات/الصرّاف، والطاهي/النادل/الساقي. وبصورة عامة، يعمل الرجل عادة مهندساً معمارياً، ومهندساً وعاملاً تقنياً في المجال الهندسي، ومديراً، ومشرفاً على الإنتاج، وكبير عمال، وموظفاً لخدمات الحماية، وحداداً وصانع أدوات وبنّاءً ونجاراً وغير ذلك من مهن قطاع التشييد.

١١- وتتميز المهن الرئيسية التي تزاولها العاملات في شتى أنحاء العالم بخصائص تتفق إلى حد بعيد مع الصفات النمطية المرتبطة بالمرأة، مثل العطف والأمانة والبراعة اليدوية والتمتع بالخبرة والمهارة في الأنشطة المنزلية النمطية، والاستعداد للخنوع والطاعة.

المساواة بين الجنسين والنمو

١٢- رغم أن المعايير الاجتماعية لا تزال تشكل السبب الرئيسي للتمييز، فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في الحد من الحواجز التي تعوق المساواة بين الجنسين وأن يسهم في نهاية الأمر في تغيير المعايير والمفاهيم الاجتماعية المتصلة بالجنسين. وقد خلص عدد كبير من الدراسات إلى وجود ارتباط قوي بين المساواة بين الجنسين (التي كثيراً ما تقاس من زاوية الفجوة التعليمية بين الرجل والمرأة) والنمو الاقتصادي، سواء على أساس المقارنة بين البلدان أو على أساس السلاسل الزمنية الخاصة ببلدان معينة. وقد يشير الارتباط إلى وجود علاقة سببية في أي اتجاه، ويمكن تفسير دور النمو في سد الفجوة بين الجنسين أو دور المساواة بين الجنسين في تعزيز عملية النمو.

١٣- وهناك شواهد كافية تؤكد الأثر الإيجابي للنمو على المساواة بين الجنسين في مجالي التعليم والعمل. وتفسير ذلك واضح. فمع زيادة الدخل، يزيد استعداد الأسر لتخصيص موارد لتعليم الفتيات، كما يؤدي النمو إلى زيادة الوظائف التي يمكن أن تستوعب مزيداً من النساء في سوق العمل. ويسمح ارتفاع مستوى تعليم المرأة أيضاً بالتوسع في توظيفها. وأخيراً، ستسهم مشاركة المرأة بمزيد من الفعالية في القوى العاملة في تغيير المعايير والمفاهيم الاجتماعية المتعلقة بدور الرجل والمرأة في المجتمع.

١٤- وإذا كان تأثير النمو على المساواة بين الجنسين واضح إلى حد كبير، فما الذي يمكن قوله بشأن دور المساواة بين الجنسين في عملية النمو؟ وقد أشار عدد من الدراسات إلى التأثير الإيجابي للمساواة بين الجنسين، وغالباً من زاوية مستويات التعليم، على النمو (Benavot 1989; Hill and King 1995; Barro and Lee 1996). ويؤثر تعليم المرأة على النمو عن طريق تأثيره السليبي على الخصوبة وما يترتب عليه من زيادة في الإنتاجية. فانخفاض الخصوبة يُحدث هبوطاً في معدل النمو السكاني ويخفض عبء الإعالة، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل والادخار بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد. وبالإضافة إلى هذا التأثير على الإنتاجية عن طريق زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، تؤثر المساواة بين الجنسين في مجال التعليم تأثيراً مباشراً على الإنتاجية بالقضاء على عامل التشويه الناجم عن الانتقاء: فعدم المساواة بين الجنسين يؤدي إلى حرمان الفتيات المؤهلات للتعليم من فرص التعليم. ونتيجة لذلك، قد تقل القدرة الفطرية لمن يحصلون على التعليم عنها في حالة حصول الصبيان والبنات على فرص تعليم متساوية مما يقلل بدوره من جودة وإنتاجية رأس المال البشري. وهناك أيضاً عامل جانبي للمساواة بين الجنسين في مجال التعليم، إذ يُعتقد أن تعليم المرأة يعزز حصول الأطفال على تعليم أفضل نتيجة لتحسن الدعم والظروف العامة التي يمكن أن توفرها الأم لأطفالها.

١٥- وتسري حجة "الاختيار المعاكس" أيضاً على عدم المساواة بين الجنسين في مجال العمل: فقد تعاني المرأة الكفوة من الإهمال بسبب التمييز بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقص فرص الحصول على الخدمات والموارد الأخرى، مثل الأرض والائتمان والتكنولوجيا (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) يؤدي في أغلب الاحتمالات إلى انخفاض إنتاجية المرأة كصاحبة مشروع صغير وكعاملة ومن ثم إلى انخفاض الناتج على مستوى الاقتصاد ككل.

التجارة ونوع الجنس

١٦- ويدعو ما تقدم إلى دراسة العلاقة بين التجارة ونوع الجنس. فكيف يمكن أن تؤثر التجارة على مختلف أبعاد المساواة بين الجنسين؟ وهل يُحدث النظام المتعدد الأطراف (بمعنى مجموعة القواعد المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لتنظيم تحرير التجارة والعلاقات التجارية فيما بين الدول) أي تأثير على نوع الجنس من زاوية الفرص والناتج (من حيث تأثير الناتج بالأنظمة والسياسات)؟

١٧- ويُعتبر فتح الاقتصاد للتجارة، في كثير من الأحيان، مفيداً من ناحية تحقيق النمو المستدام على نطاق واسع، نظراً لما يترتب على التجارة من زيادة في كفاءة تخصيص الموارد على مستوى الاقتصاد العالمي. كما تسمح التجارة بتبادل المعرفة المحسدة في السلع والخدمات التي تدخل في التبادل التجاري، فضلاً عن انتشار التكنولوجيا ومن ثم تحقيق زيادة كبيرة في إنتاجية رأس المال البشري والمادي. وسيتحسن مستوى رفاه البلدان نتيجة لزيادة الطلب على السلع التي تستطيع تصديرها على أساس تنافسي، وانخفاض أسعار السلع الأخرى التي تستهلكها لكنها

لا تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها. وإذا ما زاد الإنتاج المحلي، كنتيجة نهائية، فستحدث زيادة أيضاً في الدخل وفي فرص العمل على مستوى الاقتصاد. وعلى عكس ذلك، عندما تعاني البلدان من ضعف قدرات العرض التي لا تسمح لها بالاستفادة من فرص التجارة الدولية، قد يؤدي تحرير التجارة السريع قبل بناء قدرات العرض هذه إلى مساوئ تفوق مزاياه من حيث انخفاض الناتج المحلي (بسبب منافسة الواردات الرخيصة)، وعجز ميزان المدفوعات بصورة مزمنة وغير محتملة، وهروب رؤوس الأموال (نظراً لعدم وجود فرص صالحة للاستثمار المحلي).

١٨- وتؤثر النتائج الإجمالية للتجارة على مستوى الاقتصاد في المرأة على غرار تأثير النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، على النحو المشار إليه في الفرع السابق. ومن ناحية أخرى، قد يؤثر الانكماش الاقتصادي على النساء أكثر مما يؤثر على الرجال لأن النساء يشكلن بصورة عامة الفئة الأضعف.

١٩- وبخلاف الأثر الاقتصادي العام، يوجد في البلد الواحد راجحون وخاسرون نتيجة لتحرير التجارة - بسبب وجود فئات معينة من العمال أو السكان أقل قدرة على استيعاب تكاليف التكيف، ولأن الضغوط التنافسية الدولية التي تدفع إلى تخفيض تكاليف الإنتاج تؤثر على العمال بصورة متفاوتة تبعاً لمهاراتهم أو تخصصهم. ويمكن أن تستفيد المرأة إذا ما حدث توسع في القطاعات التي تكون فيها أكثر نشاطاً أو إذا ما توفرت لديها المهارات اللازمة. بيد أن المرأة، وبخاصة في المناطق الريفية الفقيرة وفي القطاع غير الرسمي الحضري، تكون أقل قدرة على تحمل صدمات تحرير التجارة ونظراً لضعف قدرتها على المساومة، فإنها كثيراً ما تكون ضحية المنافسة الدولية على مستوى التكاليف.

٢٠- وقد يحدث الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف أيضاً تأثيراً متفاوتاً على رفاه الرجل والمرأة بعدة طرق. فمصادر الدخل الحكومي تتأثر سلباً بانخفاض إيرادات التعريفات. وقد تؤثر القواعد المتعددة الأطراف أيضاً على الأنظمة المحلية المؤاتية للمرأة أو تقيّد الخيارات المتاحة للحكومات في سعيها إلى بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، بما في ذلك هدف المساواة بين الجنسين.

٢١- وإجمالاً، يمكن أن تؤثر التجارة على المساواة بين الجنسين بطرق شتى هي:

- عن طريق تأثيرها الإيجابي أو السلبي على النمو وفرص العمل؛
- عن طريق الضغوط التنافسية التي قد تقلل أو تشجع التمييز بين الجنسين (وبخاصة التفاوت في الأجور)؛
- بتقليل أو زيادة الحواجز المعوقة لوصول المرأة إلى الموارد والخدمات؛
- عن طريق القواعد التجارية المتعددة الأطراف التي قد تزيد من سهولة أو صعوبة قيام الحكومات بتطبيق السياسات أو الأنظمة اللازمة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين.

٢٢- وتتيح التجارة فرص عمل جديدة للمرأة في البلدان النامية. وقد اعتمدت الصناعات الموجهة نحو التصدير في البلدان النامية على وجه الحصر تقريباً على المساهمة الضخمة لعمل المرأة المنخفض التكلفة. ويتوافر في البلدان المنخفضة الدخل فائض ضخم من العمالة النسائية مما يجعل عرض العمالة (غير الماهرة في أغلب الحالات) بالغ المرونة. وقد يؤدي تزايد حدة المنافسة التكاليفية بين البلدان ذات الدخل المنخفض في مجال الصناعات التصديرية الكثيفة العمالة إلى مزيد من الانخفاض في أجور العاملات في هذه الصناعات، وقد يزيد ظروف العمل سوءاً. ويرتبط الطلب التفضيلي على عمل المرأة عموماً بالتصور الخاص لصفات المرأة مثل الطاعة، وسهولة الاستغناء عنها، وسهولة التقيد بالنظام (Fontana, Joekes and Masika 1998). كما أن أنواع الوظائف المتاحة لها غير مستقرة عادة. إذ يفضل أصحاب العمل المرأة الشابة التي ليست لديها مسؤوليات أسرية والتي تكون أكثر استعداداً للعمل لبعض الوقت، أو العمل بنظام الساعات المرنة أو العمل الموسمي.

٢٣- ولا يمكن أن تتوافر مقومات البقاء لأي استراتيجية لتنمية الصناعات التصديرية بالاعتماد بصورة رئيسية أو على وجه الحصر على العمالة الرخيصة. فرغم إمكان تحقيق المكاسب في الأجل القصير من زاوية الحصص في السوق، فإن المنافسة العنيفة بين البلدان المنخفضة الدخل ستضعف الميزة التنافسية للبلدان التي سارت مبكراً في هذا الاتجاه لصالح البلدان التي لديها فوائض من العمالة النسائية الأرخص. وفي هذه الحالة، لا يمكن تحقيق مكاسب إنمائية ولا مساواة بين الجنسين (من حيث تساوي عائد العمل) في الأجل الطويل. وينبغي أن تطبق البلدان استراتيجية طويلة الأجل لزيادة المحتوى التكنولوجي لصادراتها والنهوض بسلسلة العرض. وينبغي أن تكفل هذه الاستراتيجية المساواة بين الجنسين في مجال التعليم والتدريب، حتى يسير التحسن في مؤهلات المرأة للعمل بالتبادل مع الزيادة في القدرات التكنولوجية للبلد المصدر.

الجوانب الجنسانية للاتفاقيات والالتزامات التجارية المتعددة الأطراف

٢٤- إن التجارة المتعددة الأطراف تحكمها مجموعة من الالتزامات الواردة في الاتفاقيات المتعددة الأطراف (وبصورة رئيسية اتفاقيات منظمة التجارة العالمية) وفي الترتيبات الإقليمية والثنائية التي تهدف عموماً إلى تقليل الحواجز التي تعترض سبيل التجارة (والاستثمار). والالتزامات التحرير هذه يمكن أن تؤثر على المرأة وعلى المساواة بين الجنسين بطرق شتى.

٢٥- ونظراً لأن الجوانب الجنسانية للإنتاج الزراعي معقدة بصورة خاصة، فإن آثار مختلف الاتفاقيات على استخدام المرأة في قطاع الزراعة معقدة أيضاً. وتختلف أدوار الرجل عن أدوار المرأة في البلدان النامية: فعالية النساء يعملن في زراعة الكفاف وينهضن بمسؤولية توفير الأمن الغذائي للأسرة المعيشية، بينما يتركز الرجال في القطاع المنتج لمحاصيل التصدير. ويؤثر تحرير الواردات من المنتجات الزراعية تأثيراً غير مؤات عادة على المرأة المنتجة لأغذية الكفاف. وفي الوقت الحاضر، تعمل المرأة أيضاً في قطاعات الصادرات الزراعية غير التقليدية التي

استفادت من فرص الوصول التفضيلية إلى أسواق البلدان المتقدمة التي أتاحتها أولاً اتفاقية لومي وحالياً اتفاقية كوتونو المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ. ومن المحتمل أن يؤثر تراجع أهمية هذه الأفضليات بعد جولة أوروغواي على إمكانيات قطاعات الصادرات الزراعية غير التقليدية وعلى فرص عمل المرأة في هذا القطاع في بلدان المجموعة.

٢٦- وفي قطاع الصناعة التحويلية، يمكن أن يؤثر الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس تأثيراً كبيراً على فرص عمل المرأة في بعض البلدان. فالإنهاء التدريجي، بموجب هذا الاتفاق، لنظام الحصص المطبق وفقاً لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف سيؤدي إلى التوسع في تحرير القطاع وبالتالي إلى وجود راجحين وخاسرين. ومن المحتمل أن يؤثر ذلك بصورة خاصة على العاملات في هذا القطاع في بعض أقل البلدان نمواً، نظراً لما سيؤدي إليه من انتقال الإنتاج إلى البلدان الكبيرة التي لديها فائض ضخم من العمالة النسائية.

٢٧- ولا يوجد قدر كبير من المعلومات عن تأثير التجارة في الخدمات على فرص المرأة في الحصول على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة) أو الموارد (رأس المال والائتمان) والخدمات التجارية الأخرى. وتعاني المرأة عموماً، ولا سيما المرأة الفقيرة، من الحرمان من فرص التمتع بالخدمات الأساسية (التعليم والرعاية الصحية)، والمرافق (المياه والطاقة) والخدمات الأخرى مثل الخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التجارية. وقد ترجع معوقات الحصول على هذه الخدمات إلى المعايير الاجتماعية أو القوانين العرفية لكنها ترتبط في كثير من الأحيان بارتفاع تكلفة الخدمات أو ضعف شبكات التوزيع التي لا تتلاءم مع الأنشطة الصغيرة التي تقوم بها المرأة. والسؤال هو هل سيؤدي تحرير التجارة في الخدمات إلى تقليل هذه الحواجز أم سيؤدي إلى زيادتها.

٢٨- وسيؤدي تصدير الخدمات وتعزيز فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة إلى زيادة دخل المرأة وفرص عملها، ومن ثم يوفر الوسائل اللازمة للحصول على الخدمات الأخرى. ومن ناحية الواردات، يمكن أن يؤدي تحرير الخدمات إلى فوائد وتكاليف للنساء كفتة محرومة (وللفقراء أيضاً بصورة عامة).

٢٩- ومن المؤكد أن فتح قطاعات الخدمات يمكن أن يفيد البلدان المضيفة بتعزيز كفاءتها بواسطة الاستثمارات الإضافية، وتطوير التكنولوجيا والبنية الأساسية، وخلق فرص للعمل والتدريب، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة. وقد تتفاوت الفوائد فيما بين القطاعات. ففي قطاعات مثل النقل والمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتوقف القدرة التنافسية الدولية لبلد من البلدان على استخدام وحيارة وتطوير البنية الأساسية والتكنولوجيا الحديثة. بيد أن التحدي الذي تواجهه الحكومات هو زيادة فرص وصول الفقراء (ومعظمهم من النساء)، وبخاصة في المناطق الريفية، إلى هذه الخدمات عن طريق التنظيم الملائم لممارسات التسعير والإعانات غير المباشرة ونقل الموارد وهلم جرّاً.

٣٠- وفي قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية، يمكن أن يؤدي التحرير عن طريق الوجود التجاري الأجنبي أيضاً إلى فوائد من حيث تحسين البنية الأساسية والتكنولوجيا، والارتقاء بنوعية الخدمات وتخصصها. غير أن ذلك قد يؤدي إلى فرض أسعار باهظة بالنسبة للقطاعات الفقيرة من السكان، إذا ما أُلغيت الإعانات الحكومية للمستهلكين الفقراء أو إذا ما استُخدمت الأموال العامة بدلاً من ذلك في تمويل استثمارات عامة أولية ضخمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تكون النتيجة في أفضل الأحوال هي وجود نظام ذي مستويين لتوفير الخدمات، حيث يوفر الموردون من القطاع الخاص الخدمات الأعلى جودة للأغنياء، بينما يتولى الموردون من القطاع العام، الذي يعاني من نقص الاستثمار ومن قيود الموارد توفير الخدمات اللازمة للفئات الأقل دخلاً، وهي الفئات التي تشمل عدداً كبيراً من النساء. ويمكن أن تعالج الحكومات مظاهر عدم الإنصاف هذه التي تشوب توزيع الخدمات ونوعيتها بتعزيز الروابط بين القطاعين العام والخاص بوسائل مثل الإعانة غير المباشرة وحجز أماكن للفقراء في المؤسسات الخاصة، وتشجيع التعاون المهني والتبادل بين الموردتين في القطاعين العام والخاص، وفرض الضرائب على القطاع التجاري الأجنبي والمحلي لزيادة الموارد اللازمة للقطاع العام (Chanda 2003).

٣١- ويسمح تحرير الخدمات بتعزيز كفاءة الاقتصادات المضيفة وقدرتها التنافسية لكنه قد يتسبب في وجود مظاهر عدم إنصاف للفقراء والنساء أو في تفاقمها. وفي بعض الحالات وبعض القطاعات، ينبغي حماية ودعم صغار الموردتين المحليين للخدمات (غالباً مشاريع صغيرة تملكها النساء)، التي يمكن أن تلبى احتياجات المستهلكات بمزيد من الكفاءة والمرونة. وفي حالات أخرى، ينبغي حماية فرص وصول الفقراء والنساء إلى الخدمات الأساسية عن طريق السياسات والأنظمة الحكومية الملائمة لمعالجة إخفاق السوق. وفي التحليل النهائي، تدعو الضرورة عموماً إلى إنشاء أنظمة محلية قوية قبل المضي قدماً في تحرير عدد كبير من قطاعات الخدمات، حتى يمكن الحفاظ على قدرة السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية والاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وضمان استقرار النظم المالية والاقتصادية للبلدان المضيفة.

٣٢- ويمكن أن تؤثر قواعد التجارة المتعددة الأطراف أيضاً على برامج تشجيع الصادرات التي تضعها الحكومات لمساعدة الشركات التي تملكها النساء أو الأقليات أو الفئات المحرومة الأخرى عن طريق الإعانات. وفي القطاع السلعي، قد يسبب الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية مشاكل لهذه البرامج.

٣٣- وأخيراً، قد يؤثر تحرير التجارة، بما يحدثه من تخفيض للتعريفات والإيرادات الضريبية المترتب عليها، على البرامج الحكومية للحماية الاجتماعية. وتشمل أشد البلدان تأثراً بانخفاض الإيرادات البلدان التي تساهم الرسوم والتعريفات الجمركية فيها بنصيب كبير في الإيرادات الضريبية. فانخفاض الإيرادات الحكومية قد يشكل خطراً، على سبيل المثال، على تمويل شبكات الأمان الاجتماعي، التي تتألف من المعاشات التقاعدية وإعانات البطالة ونقل الأغذية. وتتاح شبكات الأمان هذه لتخفيف وطأة التكيف عن كاهل الفقراء مع تغير تكوين الناتج والاستخدام

نتيجة لتحرير التجارة. وغالباً ما تكون النساء، باعتبارهن فئة ضعيفة من فئات السكان، المستفيد الرئيسي من شبكات الأمان هذه.

الاستنتاج: البُعد المتصل بالسياسات

٣٤- إن التجارة الدولية يمكن أن تؤثر على عملية النمو والمساواة بين الجنسين بطرق مختلفة. فالتجارة تزيد من حجم الأسواق بتيسيرها لحركة السلع والخدمات وتبادل التكنولوجيا والمعلومات داخل البلد، ومن ثم تساهم في النمو والتنمية. ولكن تحرير التجارة لا يحقق فوائد دائماً ويمكن أن يرتب تكاليف مرتفعة وبؤساً إذا ما أسفرت عن إزاحة الإنتاج المحلي في بلدان تعاني من ضعف قدرات العرض على نحو لا يسمح لها بالاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق العالمية. وسيفيد النمو الناتج عن التجارة الجميع، رجالاً ونساءً. بيد أنه في داخل البلد الواحد، يمكن أن يتفاوت توزيع فوائد وتكاليف التجارة بين الرجال والنساء، بسبب اختلاف الأدوار التي يسندها إليهم المجتمع وبسبب استمرار اللامساواة بين الجنسين نتيجة لذلك. ونظراً للأسباب التي سلفت الإشارة إليها في هذه الورقة، تشكل النساء فئة اجتماعية ضعيفة، ولذا تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة تسمح بتقدم النساء وحمايتهن من التكاليف الباهظة للتكيف.

٣٥- ويكشف التحليل الجنساني للتجارة والتحرير التجاري في البلدان النامية الحقائق التالية:

(أ) أتاح زيادة التجارة والاستثمار في القطاعات الكثيفة العمالة لأسواق السلع والخدمات، فرص توظيف كثيرة للنساء في القطاعين الرسمي وغير الرسمي لسوق العمل. بيد أنه في الاقتصادات الزراعية، كثيراً ما تتحمل المرأة عبء التكيف عندما يؤدي التوسع في الاستيراد إلى إحلال الواردات محل الإنتاج المحلي.

(ب) إن وجود فائض ضخم ورخيص من العمالة النسائية أتاح في كثير من الأحيان هامشاً تنافسياً للصناعات الموجهة نحو التصدير والكثيفة العمالة في البلدان النامية. ولم تكن ظروف عمل النساء في هذه القطاعات جيدة في جميع الأحوال. ولم تسهم سياسة العمالة الرخيصة هذه في سد فجوة الأجور بين الرجال والنساء. ولم تحدد قوى السوق العالمية من التفاوت في الأجور بين الجنسين في أي بلد من بلدان العالم تقريباً. وفضلاً عن ذلك، ففي البلدان التي تقدمت بنجاح في مجال التكنولوجيا، فقدت القوى العاملة النسائية بصورة عامة أهميتها حيث تفاقم حرمان المرأة من ناحية المؤهلات التقنية.

(ج) إن تحرير الخدمات بصورة خاصة يمكن أن يعزز كفاءة الاقتصادات المضيفة وقدرتها التنافسية لكنه قد يخلق أوجه عدم إنصاف في مجال وصول الفقراء والنساء إلى الموارد والخدمات الأساسية أو يزيد هذه الأوجه سوءاً.

(د) إن الالتزامات والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف يمكن أن تؤثر على المرأة وعلى المساواة بين الجنسين بطرق مختلفة: بتأمين فرص الوصول إلى الأسواق في القطاعات التي تسيطر عليها المرأة أو بتعريضها للخطر؛ بما قد تحدثه من تأثير على برامج تشجيع الصادرات التي تنفذها الحكومات لمساعدة المشاريع التجارية التي تمتلكها المرأة (أو الفئات المحرومة الأخرى)؛ بما قد تحدثه من تقييد لقدرة الحكومات على التنظيم لدعم أهدافها الإنمائية والاجتماعية (بما في ذلك المساواة بين الجنسين)؛ وبتخفيض الإيرادات الضريبية التي توفرها الرسوم، ومن ثم التأثير المحتمل على برامج الحماية الاجتماعية التي تضعها الحكومات لصالح المرأة.

٣٦- وفي ضوء المشاكل المحددة آنفاً، يمكن اقتراح عدد من السياسات و التدابير. وفيما يلي موجز لهذه السياسات والتدابير.

الاستراتيجية الإنمائية الموجهة نحو التصدير

٣٧- أتاح استخدام فائض العمالة النسائية الرخيصة في سياق شبكات الإنتاج الدولية لسلاسل القيمة العالمية لبعض البلدان تنمية صناعات موجهة نحو التصدير وقادرة على المنافسة. بيد أن استراتيجية الاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة ليست مستدامة لاحتمالين: إما أن تزيد الأجور مع التنمية الاقتصادية، أو يجري الإبقاء على أجور النساء المنخفضة عمداً ما لم تتمكن النساء من تنظيم أنفسهن كجماعة واكتساب مزيد من القدرة على المساومة. وتحقيق "دائرة حميدة" للتنمية سيتطلب من البلدان الاستفادة من نجاحها المبكر في تنمية رأس المال البشري وتحسين المهارات والتكنولوجيات بغية الابتعاد عن الصادرات ذات القيمة المضافة المنخفضة والعمالة الكثيفة. وينبغي أن توفر هذه الاستراتيجية أيضاً فرصاً للنساء لتحسين مهارتهن ومؤهلتهن، ومن ثم الإسهام في توفير أساس قوي لزيادة إنتاجية الصناعات التصديرية وقدرتها التنافسية، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين.

ظروف العمل

٣٨- ينبغي أن يشكل تحسين ظروف العمل وضمان المساواة في العمل هدفين رئيسيين. ويمكن اتخاذ تدابير أو سنّ قوانين استباقية لضمان عدم التمييز في استخدام الرجال والنساء وفي الموازنة بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية، وفقاً لمختلف الاتفاقيات التي اعتمدها منظمة العمل الدولية في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تشجيع الشركات عبر الوطنية المشتركة في السلاسل السلعية التي يوجهها المنتجون والسلاسل السلعية التي يوجهها المشترون على تطبيق قواعد سلوك تراعي التمايز بين الجنسين وتؤدي إلى تحسين ظروف عمل المرأة.

السياسات التجارية

٣٩- ينبغي أن يراعى في تنظيم مراحل تحرير التجارة وتنظيم سرعتها تأثير هذا التحرير على المساواة بين الجنسين. وتدعو الحاجة عموماً إلى وضع أنظمة محلية ملائمة قبل المضي قدماً في مجال التحرير، بغية الحفاظ على قدرة السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية والاجتماعية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، واستقرار النظم المالية والاقتصادية للبلدان المعنية. وفي قطاع الصناعة التحويلية، ينبغي توجيه الاهتمام إلى قضايا الوصول إلى الأسواق في القطاعات المستخدمة للنساء في أغلب الحالات.

القواعد التجارية المتعددة الأطراف

٤٠- قد تفاوتت آثار القواعد التجارية المتعددة الأطراف في بعض الأحيان تبعاً لنوع الجنس. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى قضايا مثل القضايا المتعلقة بالحق في الغذاء والصحة حتى يمكن أن يسهم النظام التجاري في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف إعلان الألفية.

بناء القدرات والدعم المالي

٤١- إن باستطاعة الحكومات تعزيز قدرة المرأة على المنافسة في مجال الأعمال التجارية وفي سوق العمل عن طريق التدريب وتوفير الخدمات المعانة والدعم المالي. وتشكل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجالاً بالغ الأهمية لأنها تتيح للمرأة فرص القيام بنشاط تجاري على نحو أكثر كفاءة في سوق آخذ في العولمة. كما أن برامج دعم صاحبات المشاريع حاسمة الأهمية لتنمية المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر التي تملكها النساء.

الحواشي

(١) انظر (1999), Dollar and Gatti (1999), Tzannatos.

(٢) للاطلاع على تحليل اقتصادي لعدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، انظر (1999) Elson.

(٣) تشمل ظروف العمل ونوعية الاستخدام العوامل التالية: استدامة وانتظام العمل، والحماية الاجتماعية (استحقاقات الصحة والأمومة والبطالة والمعاشات التقاعدية)، وأوقات العمل، وكثافة العمل، والمخاطر المهنية، وفرص التطور الوظيفي وتحسين المهارات، والمركز الاجتماعي المتصل بالوظيفة.

المراجع

- Anker R (1998). *Gender and Jobs: Sex Segregation of Occupations in the World*. Geneva, International Labour Organization.
- Barro R and Lee JW (1996). International measures of schooling years and schooling quality. *American Economic Review* 86 (2): 218–223.
- Benavot A (1989). Education, gender and economic development: A cross-national study. *Sociology of Education* 62: 14–32.
- Chanda R (2003). Social services and the GATS: Key issues and concerns. *World Development* 31 (12): 1997–2011.
- Dollar D and Gatti R (1999). Gender inequality, income and growth: Are good times good for women? *Policy Research Report on Gender and Development*. Working Paper Series No. 1. World Bank.
- Elson D (1999). Labour markets as gendered institutions: Equality, efficiency and empowerment issues. *World Development* 27 (3): 611–627.
- Fontana M, Joeke S and Masika R (1998). *Global Trade Expansion and Liberalisation: Gender Issues and Impacts*. BRIDGE Report No. 42. Brighton, Institute of Development Studies.
- Hill MA and King E (1995). Women's education and economic well-being. *Feminist Economics* 1 (2): 21–46.
- ILO (2004). *Global Employment Trends for Women 2004*. Geneva, International Labour Organization.
- Tzannatos Z (1999). Women and labour market changes in the global economy: Growth helps, inequalities hurt and public policy matters. *World Development* 27 (3): 551–569.

— — — — —